النفط: الفرصة التي قصمت ظهر السودان

الصادق الفقيه

> عدم الاهتمام بالقطاع النفطي في السودان قد يعكس التوقعات المنخفضة لاكتشافات نفطية كبيرة جديدة في السودان. إلا أنه يبدو أيضاً أنه يعكس نقاط ضعف الحكومة في الحوكمة والسياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي. وحتماً، فإنه من دون الاستثمار الأجنبي، لن تتمكن حكومة السودان من تطوير قطاع النفط، بسبب محدودية الموارد، وعدم وجود استراتيجية تنموية واضحة تستهدف الارتقاء بهذا القطاع الهام.

اختلطت قصة النفط في السودان، رغم قلة وحداثة انتاجه، بغلالة كثيفة من الإثارة الاجتماعية، وجدل الاقتصاد، وغير قليل من المماحكات والتناقضات السياسية، حتى صارت حكاية فوضوية من الانقسام والتشظي، وصراع الهوية والسلطة والانفصال، الذي كشف عن الجانب المظلم لصناعة هذه الثروة. وبما أن قصة استكشاف واستخراج وتكرير وتصدير النفط طويلة ومعقدة، فقد تورطت قوى داخلية وخارجية؛ عبر حجة هذا النفط، في التمكين لنوازع الانفصال أن تبلغ غاياتها، وذلك بدعمها اللامحدود للصراع المستمر منذ عقود في جنوب السودان.

لذلك، فإن ما نطرحه هنا عن ملف النفط في السودان ما هو إلا مقدمات مختصرة، أو نظرة عجلى إلى هذا الملف؛ في أسطر معدودات، نَتَحَيَّزُ فيها لبعض الحقائق التأسيسية، ونغفل عن عمد الكثير من التفاصيل، تقيداً بمساحة هذا المقال المحدودة. لذلك، لن تكون القراءة

وافية للمختصين، الذين يرغبون في معرفة المزيد عن قضاياه المعقدة في البلاد، لكن قد تساعد القارئ العادي على تكوين صورة توضيحية عن واقع ظل في حالة تَشَكُّل لأكثر من سبعة عقود. ونعلم أن كلا من المختص والقارئ يحتاجان لرؤية محتوىً تحليلي أكثر عمقاً، ويعطي فهماً أفضل لنواتج استخراج هذه السلعة المهمة في الصراع السياسي، الذي زاد أوار الحرب، وعَجَّل بمساعي الانفصال.

يُضاف إلى ذلك، أن ما يحفز على التطرق لهذا الموضوع حقاً هو أن القصة في السودان لا تختلف كثيراً عن رحلة دولٍ عديدة مع تجربة استغلال هذه الثروة الكامنة في باطن أرضها، إذ كثيراً ما اختلطت فيها الآمال بالآلام. ومثلما شهدت تجارب دولٍ أفريقية عدة قيام حركات تمرد بسببه، فقد دعمت صناعته في السودان، واستغلاله في نهاية التسعينيات، صراعاً قائماً قبله بسنواتٍ، تورط فيه الشمال والجنوب حيث اندفع الجانبان يتقاتلان على حقول النفط الرئيسة، الواقعة بشكل استراتيجي على طول الخط الحدودي بينهما، وبدعمٍ نشطٍ من الخارج.

نجاحات وتراجعات

لقد بدأ التنقيب عن النفط في السودان في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، وتركز في الأصل في منطقة البحر الأحمر بشرق البلاد. لكن، في عام 1974, بعد عامين من اتفاق السلام, الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى بين الجنوب والشمال, التي استمرت بين عامي 1955 و1972, منحت الحكومة السودانية شركة شيفرون الأمريكية امتيازات تنقيب كبيرة. فاكتشفت شيفرون النفط بالقرب من "المجلد" و"أبوجابرة" بولاية كردفان عام 1975, وفي منطقة "بانتيو" بولاية أعالي النيل عام 1978، وأطلقت حكومة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري عليه اسم حقل "الوحدة"، تيمناً بالسلام. وبعد فترة وجيزة، اكتشفت ذات الشركة حقل" هجليج" في ولاية جنوب كردفان.

لكن الشركة علقت أنشطتها في جنوب السودان عام 1983 بسبب هجمات المتمردين, الذين بدأوا تمردهم باستهداف حقول النفط.

كما أن العلاقات المتدهورة بين الخرطوم وواشنطن، وخاصة العقوبات الأمريكية الشاملة على حكومة الرئيس عمر حسن أحمد البشير؛ ذات التوجهات الإسلامية، التي تولت السلطة في عام 1989، دفعت أيضاً شركات النفط الكبرى الأخرى إلى الابتعاد عن السودان، بينما تدخلت العديد من شركات النفط الصغيرة لملء الفراغ، واستمرت في استكشاف وتأسيس البنية التحتية لبضع سنوات قبل دخول الشركات الآسيوية.

بيد أن حكومة البشير كانت مصممة على تطوير إمكانات السودان النفطية، فبدأت استغلال نفط بئري شارف وأبوجابرة، وعهدت بإنتاجهما إلى مصفاة بمدينة الأبيض بشمال كردفان، تملكها شركة كونكورب، التي آلت إليها، في 21 مايو 1992, ملكية شيفرون سودان. وفي ديسمبر 1996, باعت شركة أراكيس 75% من حصتها لثلاث شركات أخرى, التي شكلت معها كونسورتيوم شركة النيل الكبرى للبترول، الذي ضم، إلى جانب أراكيس، شركات سودابت السودانية والوطنية الصينية وبتروناس الماليزية، ومولت الأخيرتين المشروع حتى منتصف عام 1998. وفي 8 أكتوبر 1998, استحوذت تاليسمان الكندية على الأصول الرئيسة لأراكيس, وأدخلت تحسينات كبيرة بتطويرها لحقلي الوحدة وهجليج, وعملت مع الـ"كونسورتيوم" لإنهاء تشييد خط أنابيب بطول 1610 كيلومتراً إلى البحر الأحمر, وبناء ميناء بحري جديد لناقلات النفط العملاقة, وتصدير أول نفط خام من السودان, في أغسطس 1999. لكن, ساهم الضغط الدولي؛ بذرائع عديدة, في الضغط على تاليسمان ودفعها لمغادرة السودان, في 30 أكتوبر 2002.

لهذا، واجه قطاع النفط تحديات كبيرة، طِوال جهود استخراجه واستغلاله، جراء عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى حملات التشكيك، والحديث المتصل عن تضاؤل الاحتياطيات في الجنوب ونضوب بعض الحقول في الشمال. فبدأ النفط يؤدي بالفعل دوراً حاسماً في السياسة، فعَمَّقَ جراح البلاد أكثر بعد أن اتخذه المتمردون أول هدفٍ لعملياتهم، ورفعه دعاة الانفصال كذريعة إضافية، دفعوا بها المواطنين للتصويت لخيار الانفصال، حتى لا يقتسموه مع الشمال. لكن، على الرغم من كل ذلك، حققت شركات النفط أداءً جيداً بعد زيادة استثماراتها، وأحدثت طفرة اقتصادية كبيرة في الشمال، وبدأت في تنفيذ مشروعات تنموية طموحة في الجنوب، الذي يمتلك غالبية الاحتياطيات المُكْتَشَفَة.

خلاصات عامة

قبل اكتشاف النفط، كان ما يقرب من 80% من احتياجات البلاد من الطاقة للصناعة والزراعة الحديثة والنقل والخدمات الحكومية واحتياجات الأسر المنزلية, تأتي من النفط ومشتقاته المستوردة. ويتم استخدام حوالي 10% من هذه الواردات لتوليد الكهرباء. وكان اكتشاف النفط في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي بمثابة وعد بتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية باهظة الثمن. وقد فعل ذلك, إذ بلغ الإنتاج المحلي للسودان من البترول حوالي 480 ألف برميل في اليوم, في عام 2008, وبلغ الاستهلاك منها حوالي 86 ألف برميل, مع تصدير 394 ألف برميل المتبقي إلى الأسواق الآسيوية، مثل الصين واليابان وإندونيسيا.

لقد ساهم قطاع النفط المزدهر في إحداث نمو مطرد بلغ متوسطه 6% في هذه الفترة. وتضاعفت الإيرادات المالية من 7.6% من إجمالي الناتج المحلي إلى 15.2% بين عامي 1999 و2011 حيث ساهمت عائدات النفط في 60% من إجمالي الإيرادات. ولعب القطاع دوراً مهماً في دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام, قبل أن يخسر السودان 75% من إنتاجه بعد انفصال الجنوب. الأمر الذي قاد الحكومة مرة أخرى إلى سياسات تسهيل دعم الوقود، والذي أدى بدوره إلى تكثيف وتسارع وتيرة التضخم، وانخفاض سعر الصرف، والإضرار بتوقعات القطاع، وتكثيف تحدياته.

وعلى الرغم من فقده معظم حقول النفط، إلا أن السودان يمتلك خط الأنابيب الوحيد لنقل نفط الجنوب إلى الأسواق العالمية. ويحاول السودان وجنوب السودان بشكل حثيث تعزيز إنتاج النفط، واستئناف تطوير عمليات الاسترداد في العديد من حقول النفط الواقعة بالقرب من المناطق الحدودية. فالنفط عامل رئيس في علاقات السياسة والاقتصاد بينهما، ومصدر الدخل الرئيس للحكومة في جنوب السودان، ويقود النمو فيه يدعم كلا الاقتصادين.

ومثلما كان النفط يمثل أكثر من نصف الإيرادات الحكومية، و90% من عائدات التصدير للسودان قبل 2011, فإنه بالنسبة لجنوب السودان يصل إلى 98% من إجمالي الإيرادات، ولكن تُتهم السلطات هناك بأن أمواله تُدار بشكل سيئ ومسيّس للغاية. إذ إنه بدلاً من المساهمة في ترقية البيئة والسلام والتنمية العادلة بين الأقاليم الجنوبية، فإنه لا يزال مصدراً للفتنة والانقسام بين القبائل، كما كان الحال بين الشمال والجنوب.

إن الثروة النفطية المُنْتِجَة حالياً تُوشك بالفعل على النضوب، إذ انخفضت قدرة السودان على إنتاج النفط بشكل كبير بعد الانفصال، وتعثر الجهد في اكتشاف المزيد، أو زيادة الاسترداد فيما هو موجود. وبالتالي، انخفض إنتاج الخام من حوالي 130 ألف برميل يومياً, في عام 2013, إلى حوالي 72 ألف برميل, في عام 2019, وتراجعت الكميات بعد ذلك إلى ما دون 50 ألف. ووفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية لعام 2019, بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في السودان, في نهاية عام 2018, 1500 مليون برميل فقط, مع معدل استرداد منخفض للإنتاج يبلغ 41.1%.

وتعلم الحكومة أنه، مع تضاؤل هذه الاحتياطيات، يمكن زيادة الإنتاج إلى أكثر من 100.000 برميل في اليوم بسهولة من خلال الاستثمار في تقنيات الاسترداد الأولية. ومع ذلك, اختار جميع المستثمرين الأجانب, باستثناء الشركة الوطنية الصينية, مغادرة السودان بحلول عام 2020, بعد إنهاء عقودهم. فيما لم تُعرِب أية شركات أجنبية أخرى عن جديتها باستكشاف هذا السوق, عندما عرضت السلطات 15 مربعاً للاستثمار, وحتى بعد أن رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية في عام 2017.

ففي حين أن عدم الاهتمام بالقطاع النفطي في السودان قد يعكس التوقعات المنخفضة لاكتشافات نفطية كبيرة جديدة في السودان، إلا أنه يبدو أيضاً أنه يعكس نقاط ضعف الحكومة في الحوكمة والسياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي. وحتماً، فإنه من دون الاستثمار الأجنبي، لن تتمكن حكومة السودان من تطوير قطاع النفط، بسبب محدودية الموارد، وعدم وجود استراتيجية تنموية واضحة تستهدف الارتقاء بهذا القطاع الهام.

رغم كل ما تقدم، تقول التوقعات إن سوق الطاقة في السودان، وفي مقدمته الكهرباء، التي تعتمد هي الأخرى على مُدْخَلات النفط، مُقَدَّرٌ له أن يُسجل معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 2.7% خلال الفترة بين 2022 و2027. آخذين في الحُسبان أن عدم الاستقرار السياسي وجائحة كورونا "كوفيد-19" أظهرا تأثيراً سلبياً على سوق الطاقة بشكل عام, إلا أن الوقود والكهرباء نالا حظهما الأوفر في التدهور وتدني الإنتاج. لذلك, نجد أن أزمة الوقود لا تكاد تبرح مكانها, فما أن تختفي حتى تتجدد مرة أخرى بسبب شُح الواردات؛ ضمن أسباب متغيرة لحدوثها, تنحصر بشكل رئيس, في عدم توفر النقد الأجنبي لتغطية فجوة الإنتاج المحلي عبر الاستيراد من الخارج, الذي يغطي 46.7 بالمئة من فجوة البنزين المنتج محلياً, فيما يغطي استيراد الديزل 47%. ■

الصادق الفقيه: أكاديمي وباحث وسفير سابق من السودان، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان، حاصل على الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية، حالياً أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سقاريا بتركيا، ومستشار رئيس مركز أورسام.